

# الدعم القانوني للصحفيين والإعلاميين

(نوفمبر 2019)

(النتيرة الشهرية)



الناشر

المرصد المصري للصحافة والإعلام

وحدة المساعدة والدعم القانوني

إعداد

هالة دومة

نسمة الخطيب

المحاميتان بوحدة المساعدة والدعم القانوني

تحرير

ميادة مجاهد

باحثة بوحدة البحوث والدراسات

مراجعة

إسلام محمد

المسؤول الإعلامي

تصميم

إبراهيم صقر

يتعرض الصحفيون للانتهاكات عدة؛ منها ما قد يهدد قدرتهم على نقل الأنباء والمعلومات إلى الجمهور بمهنية وحيادية، ومنها ما يطول الصحفيين ذاتهم وسلامتهم الشخصية، أو يطول ذويهم وأسراهم ويعرضهم للخطر أو يتركهم لمصير مجهول، وتتنوع تلك الانتهاكات من حيث القائم بها، وتدرج من حيث خطورتها؛ فقد يقع على الصحفيين انتهاكات من قبل المؤسسات التي يعملون بها كالفصل التعسفي، أو من قبل السلطات وأجهزة الدولة كالاحتجاز أو الاتهام بنشر أخبار كاذبة من شأنها تكدير الأمن والسلم العام، وغيرها من التهم الفضفاضة.

ولاشك أن تقديم الدعم القانوني لهؤلاء الصحفيين والإعلاميين يمثل خطوة أساسية في محاولة توفير بيئة أكثر احترامًا ودعماً لحرية الصحافة والإعلام في المجتمع؛ فهؤلاء المدافعون عن حق المجتمع في المعرفة، هم أيضًا في حاجة إلى من يدافع عنهم وعن حقهم في نقل المعرفة، وهذا الدعم بمثابة رسالة للصحفيين والإعلاميين للتذكرة بأنكم لستم وحدكم وأنا ندعمكم لنيل حقوقكم. كما من شأنه الوقوف إلى جانب الصحفيين والإعلاميين الذين تعرضوا للانتهاكات -بحكم عملهم في المهنة- حتى يكونوا أكثر قدرة على المثابرة، والتزام المهنة قدر المستطاع، والعمل دون خوف أو ترهيب.

وبناءً على ما سبق، وإيماناً منا بالحق الكامل للصحفيين والإعلاميين في أن يجدوا ظهيراً يدافع عنهم وعن حريتهم، ويقدم لهم الدعم القانوني والمعنوي، فإننا نقوم في "المرصد"، بتقديم الدعم القانوني لكل قضايا الصحفيين والإعلاميين في جمهورية مصر العربية.

## مقدمة

## أولاً: الأهداف والمنهجية.

تهدف هذه النشرة إلى تسليط الضوء على قضايا الصحفيين والإعلاميين التي استجبت أو التي مازالت متداولة أمام المحاكم، وآخر التطورات بها وصور الدعم التي قدمتها وحدة المساعدة والدعم القانوني بالمرصد المصري للصحافة والإعلام لهذه القضايا، حيث يقدم المرصد 3 أنواع من الدعم: **الدعم القانوني المباشر:** التمثيل القانوني للصحفيين عن طريق حضور الجلسات والتحقيقات، وإبداء الدفاع الشفهي والكتابي عنهم، وإعداد المذكرات والأوراق القانونية، وتقديم المستندات اللازمة، وكذلك القيام بالإجراءات القانونية اللازمة في مواعيدها، والطعن على الأحكام الصادرة ضد الصحفيين بكافة طرق الطعن.

• **الدعم القانوني غير المباشر:** عن طريق التواصل مع محاميو الصحف والصحفيين، وتقديم المساعدة القانونية إذا لزم الأمر، وكذلك التواصل مع أعضاء نقابة الصحفيين ونقابة الإعلاميين أو محاميها لتقديم المساعدة القانونية، أو عن طريق متابعة آخر تطورات قضايا الصحفيين بالمحاكم بشكل دوري.

• **المتابعة الإعلامية:** وذلك بالمتابعة عن طريق وسائل الإعلام المختلفة لقضايا بعض الصحفيين والإعلاميين الذين لم يتمكن من التواصل المباشر أو غير المباشر معهم أو مع محاميهم، والنشر بشكل دوري عن آخر التطورات فيها.

ومن ثم فإنه من خلال هذه النشرة نقوم برصد القضايا المنظورة أمام المحاكم والنيابات ضد الصحفيين والإعلاميين، والتي تم اتخاذ إجراءات بشأنها في الفترة من 1 إلى 30 نوفمبر 2019، ثم نقوم بعرض القضية والتطورات التي حدثت بها، والدور الذي قام به "المرصد" تجاه هذه القضية، وتنتهي النشرة باستنتاجات وخاتمة.

# ثانيًا: القضايا المنظورة في المحاكم التي تم اتخاذ إجراءات بشأنها خلال شهر نوفمبر.

الأسبوع الأول (1 نوفمبر : 7 نوفمبر)

1- رقم القضية: (4295 لسنة 36 ق) مستأنف عمال.

اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: أحمد عبده.

المهنة بالتفصيل: صحفي بجريدة "العالم اليوم".

نوع جهة العمل: صحيفة خاصة.

**تفاصيل القضية:** فُوجئ صحفيو جريدة "العالم اليوم" البالغ عددهم 45 صحفيًا، بتاريخ 8 أكتوبر 2018، بفصلهم تعسفيًا من قبل إدارة الجريدة. إذ بدأت الأزمة في 31 أغسطس 2014 حين تم إغلاق الجريدة دون إبلاغ نقابة الصحفيين، والعاملين بالجريدة، وهو ما يعد إجراء غير قانوني. وظل العاملين بالجريدة يعملون بها دون علمهم بإغلاقها حتى عام 2018، حين توجه عدد من الصحفيين بالجريدة إلى التأمينات الاجتماعية، على إثر إبلاغ مالكي الصحيفة لهم برغبتهم في إغلاق الشركة المالكة للصحيفة، لكنهم فُوجئوا بإيقاف الشركة بأثر رجعي منذ أغسطس 2014. وعلى إثر ذلك انتقل عدد من مفتشي التأمينات الاجتماعية إلى الجريدة لإثبات واقعة استمرار العمل بها وذلك على خلاف الثابت بمكتب التأمينات التابع لمقر الشركة، وبعد انصرافهم قامت إدارة الصحيفة بتدوين أسماء بعض الصحفيين وطردهم من مقر الجريدة، وكذلك التعدي على أحد الصحفيين بالضرب. وقد تم تحرير محضر بالواقعة قُيد برقم 8723 لسنة 2018 إداري العجوزة، لإثبات واقعة الفصل التعسفي، والتعدي عليهم بالضرب والسب. إلا أنهم فُوجئوا بتحرير محضر ضدهم بتهمة تعدي الصحفيين على أحد أعضاء مجلس إدارة الصحيفة.

حرر الصحفيون المفصولون شكاوى بمكتب العمل لإثبات واقعة الفصل التعسفي، وعقب ذلك قام مكتب العمل بإحالة الشكاوى إلى المحكمة المختصة.

**الطلبات:** التعويض عن الفصل التعسفي.

**الجهة المنظور أمامها القضية:** الدائرة الثالثة مستأنف عمال، المنعقدة بمحكمة شمال الجيزة. **التطورات الحادثة في القضية:** في 4 نوفمبر 2019، قررت الدائرة 55 مستأنف عمال سابقًا (الثالثة حاليًا) تأجيل نظر القضية لجلسة 2 ديسمبر 2019 للإعلان.

**مجهودات "المرصد" في القضية:** المرصد هو الدفاع المباشر للصحفي، وقد حضر أحد محامي "المؤسسة" مع صحفيي "العالم اليوم" منذ بدء الواقعة، وتابع تحرير محاضر إثبات واقعة الفصل التعسفي، وشكاوى مكتب العمل حتى إحالة الدعوى إلى المحكمة، وقام بالحضور أمام محكمة أول درجة، إلى الاستئناف، وإبداء الدفاع الشفهي والكتابي، وتقديم المستندات والأوراق القانونية اللازمة. الصحفي امتحانات الجامعة من محبسه.

2- رقم القضية: (441 لسنة 2018) حصر أمن الدولة العليا

اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: إسلام جمعة.

المهنة بالتفصيل: مصور صحفي بجريدة "فيتو".

نوع جهة العمل: صحيفة خاصة.

**الموقف القانوني للصحفي:** محبوس احتياطياً على ذمة التحقيقات بسجن القناطر رجال.  
**تفاصيل القضية:** قامت قوات الأمن بالقبض على "جمعة" من منزله الكائن بمحافظة الجيزة، بتاريخ 29 يونيو 2018. وظهر "جمعة" لأول مرة بنيابة أمن الدولة العليا، بتاريخ 7 أغسطس 2018، وخضع للتحقيق دون حضور محاميه، وقررت النيابة حبسه 15 يوماً على ذمة التحقيقات، ومازال قيد الحبس الاحتياطي حتى الآن.

**التهم الموجهة:** الانضمام إلى جماعة أُسست على خلاف أحكام الدستور والقانون، وبث ونشر أخبار كاذبة.

**الجهة المنظور أمامها القضية:** القضية ما زالت قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا، ولم يتخذ بشأنها قرارًا بعد، ويجدد حبس الصحفي أمام محكمة الجنايات المنعقدة بغرفة المشورة، دوائر الإرهاب.

**مجهودات 'المرصد' في القضية:** المرصد هو الدفاع المباشر للصحفي، وقام محامي المؤسسة بالحضور معه منذ أولى جلسات تجديد حبسه أمام النيابة في 16 أغسطس 2018، وتم التواصل مع الجريدة مسبقاً وإصدار إفادة رسمية تفيد عمله بها، وكذلك تقديم "سي دي" يحتوي على أرشيفه الصحفي، إلى جانب الأرشيف الورقي الخاص به.

**آخر تطورات القضية:** في 4 نوفمبر 2019، قررت الدائرة الثامنة جنايات إرهاب (28 سابقاً)، المنعقدة بمعهد أمناء الشرطة بطرة، برئاسة المستشار حسن فريد، تجديد أمر حبس "جمعة" 45 يوماً على ذمة التحقيقات.

3- رقم القضية: 441 لسنة 2018 حصر أمن الدولة العليا.

اسم الصحفي/ة أو الإعلامي/ة: محمد أبو زيد.

نوع المؤسسة: صحيفة خاصة.

**تفاصيل القضية:** بتاريخ 4 يونيو 2018 قامت قوات الأمن بمهاجمة منزل 'أبو زيد' في غيابه، وعند علمه بذلك قام باستشارة محامي الجريدة، فأشار عليه بأن يذهب لقسم الشرطة للاستعلام عن السبب. وفي 7 يونيو 2018 توجه 'أبو زيد' بمفرده إلى قسم شرطة المعصرة للاستعلام، إلا أنه فوجئ بقيام قوات القسم بالتحفظ عليه واحتجازه دون سند قانوني، ثم انقطعت أخباره وحاولت عائلته معرفة مكان احتجازه فعلموا أنه محتجز بواحد مقرات الأمن الوطني وبعد التحقيق معه سيتم الإفراج عنه، لكنه لم يحدث. وبتاريخ 24 يونيو 2018، ظهر 'أبو زيد' لأول مرة بنيابة أمن الدولة العليا، والتي حققت معه دون حضور محامين، على حسب رواية شقيقه. وأمرت النيابة بحبسه احتياطياً 15 يوم على ذمة التحقيقات، ومازال الصحفي قيد الحبس الاحتياطي حتى الآن. التهم الموجهة: الانضمام إلى جماعة أُسست على خلاف أحكام الدستور والقانون، وبث ونشر أخبار كاذبة.

**الموقف القانوني للصحفي:** محبوس احتياطياً على ذمة التحقيقات بسجن طرة تحقيق.  
**التهم الموجهة:** الانضمام إلى جماعة أُسست على خلاف أحكام الدستور والقانون ونشر أخبار كاذبة.  
**الجهة المنظور أمامها القضية:** القضية ما زالت قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا، ولم يتخذ بشأنها قراراً بعد، ويجدد حبس الصحفي أمام محكمة الجنايات منعقدة بغرفة المشورة، دوائر الإرهاب.

**مجهودات المؤسسة في القضية:** المرصد هو الدفاع المباشر للصحفي، ويقوم محامي المؤسسة بالحضور معه بجميع جلسات تجديد الحبس، وتقديم الدفاع الشفوي والكتابي والمستندات اللازمة.  
**آخر تطورات القضية:** في 4 نوفمبر 2019، قررت الدائرة الثامنة جنايات إرهاب (28 سابقاً)، المنعقدة بمعهد أمناء الشرطة بطرة، برئاسة المستشار حسن فريد، تجديد أمر حبس 'أبو زيد' 45 يومًا على ذمة التحقيقات.

4- رقم القضية: رقم 441 لسنة 2018 حصر أمن الدولة العليا.

اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: مصطفى الأعصر.

المهنة بالتفصيل: مصورة صحفية بالوطن سابقًا.

نوع جهة العمل: صحيفة خاصة.

**الموقف القانوني للصحفي:** محبوس احتياطيًا على ذمة التحقيقات بسجن القاهرة للمحبوسين احتياطيًا (المعروف بطرة تحقيق).

**تفاصيل القضية:** بتاريخ 4 فبراير 2018 أُلقت قوات الأمن القبض على "الأعصر" من سيارة أجرة كان يستقلها بمحيط منطقة شارع فيصل، ثم ظهر لأول مرة بنيابة أمن الدولة العليا في 15 فبراير 2018 وخضع للتحقيق، ثم استكملت نيابة أمن الدولة العليا التحقيقات معه بتاريخ 21 فبراير 2018 وقررت النيابة حبسه 15 يومًا على ذمة التحقيقات، ولم يتم استدعاء الصحفي لاستكمال التحقيقات مرة أخرى، وما زال قيد الحبس الاحتياطي حتى الآن.

**التهم الموجهة:** الانضمام إلى جماعة أُسست على خلاف أحكام الدستور والقانون، ونشر أخبار كاذبة الجهة المنظور أمامها القضية: القضية ما زالت قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا، ولم يتخذ بشأنها قرارًا بعد، ويجدد حبس الصحفي أمام محكمة الجنايات منعقدة بغرفة المشورة، دوائر الإرهاب.

**التطورات الحادثة في القضية:** في الرابع من نوفمبر 2019، قررت الدائرة الثانية جنايات إرهاب (14 سابقًا)، المنعقدة بمعهد أمناء الشرطة، برئاسة المستشار معتز خفاجي، تجديد حبس الصحفي مصطفى الأعصر، 45 يومًا على ذمة التحقيقات.

**مجهودات "المرصد" في القضية:** المرصد هو الدفاع المباشر للصحفي، ويقوم محامي المرصد بتقديم الدعم القانوني الكامل للصحفي عن طريق حضور الجلسات وإبداء الدفاع الشفهي والكتابي وتقديم الطلبات والمستندات.

5- رقم القضية: (رقم 1718 لسنة 2019) عمال كلى الجيزة.

اسم الصحفي/ة أو الإعلامي/ة: نصر عبد الله.

المهنة بالتفصيل: صحفي بجريدة "العالم اليوم".

نوع جهة العمل: صحيفة خاصة.

تفاصيل القضية: نفس تفاصيل الصحفي أحمد عبده.

الطلبات: التعويض عن الفصل التعسفي.

الجهة المنظور أمامها القضية: الدائرة الثالثة عمال، المنعقدة بمحكمة جنوب الجيزة الابتدائية.

مجهودات المؤسسة في القضية: المرصد هو الدفاع المباشر للصحفي، وقد حضر محامي

"المؤسسة" مع صحفي العالم اليوم منذ بدء الواقعة، ومتابعة تحرير محاضر إثبات واقعة الفصل

التعسفي، وشكاوى مكتب العمل حتى تم إحالة الدعوى إلى المحكمة، والحضور أمام محكمة

عمال الجيزة، وتم إعداد عريضة الدعوى وإعلانها وتقديمها إلى المحكمة، وإبداء الدفاع الشفهي

والكتابي، وتقديم المستندات والأوراق القانونية اللازمة.

آخر تطورات القضية: في 14 نوفمبر 2019، قررت الدائرة الثالثة عمال، تأجيل نظر القضية لجلسة

5 ديسمبر 2019 للحكم.

6- رقم القضية: رقم 3165 لسنة 2019 مدني كلي الجيزة.

اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: مها البديني.

المهنة بالتفصيل: صحفية بجريدة "اليوم السابع" سابقًا.

نوع جهة العمل: صحيفة خاصة.

**تفاصيل القضية:** حصلت الصحفية على حكم قضائي نهائي وواجب النفاذ قضى بعدة مستحقات مالية ومهنية، إلا أن هذا الحكم لم يمكنها من احتساب الفترة التأمينية لها عن عملها الصحفي، وذلك لصدور الحكم بعدم قبول الدعوى شكلاً في مواجهة الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية، لعدم اللجوء للجان فض المنازعات الخاصة بالهيئة قبل رفع الدعوى. فقامت الوحدة القانونية بالمؤسسة باللجوء إلى اللجان المذكورة -مراعاة للإجراءات القانونية الشكائية- ثم تحريك دعوى قضائية جديدة باسم الصحفية ضد التأمينات الاجتماعية، بهدف الحصول على حكم يمكن الصحفية من احتساب الفترة التأمينية لها عن عملها الصحفي.

**الطلبات:** إلزام التأمينات الاجتماعية باحتساب الفترة التأمينية للصحفية عن عملها الصحفي.

**الجهة المنظور أمامها القضية:** الدائرة الثانية عشر مدني كلي الجيزة، المنعقدة بمحكمة تاج الدول.

**مجهودات المؤسسة في القضية:** المرصد هو الدفاع المباشر للصحفية في هذه القضية، حيث قامت الوحدة القانونية بالمرصد بتقديم طلب للجان فض المنازعات بالهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية، ثم تحريك دعوى قضائية ضد الهيئة، وحضور جلسة نظر الدعوى وإتمام الأوراق القانونية اللازمة آخر تطورات القضية: في 17 نوفمبر 2019، قررت الدائرة الثانية عشر مدني كلي الجيزة، المنعقدة بمحكمة تاج الدول، تأجيل نظر الدعوى لجلسة 29 ديسمبر 2019، للحكم.

7- رقم القضية: (رقم 3166 لسنة 2019) مدني كلى الجيزة

اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: صفاء عبد الرازق.

المهنة بالتفصيل: صحفية بجريدة 'اليوم السابع' سابقًا.

نوع جهة العمل: صحيفة خاصة.

**تفاصيل القضية:** نفس تفاصيل قضية الصحفية مها البديني.

**الطلبات:** إلزام التأمينات الاجتماعية باحتساب الفترة التأمينية للصحفية عن عملها الصحفي.

**الجهة المنظور أمامها القضية:** الدائرة التاسعة مدني كلى الجيزة، المنعقدة بمحكمة جنوب الجيزة الابتدائية.

**مجهودات 'المرصد' في القضية:** المرصد هو الدفاع المباشر للصحفية في هذه القضية، حيث قامت الوحدة القانونية بالمرصد بتقديم طلب للجان فض المنازعات بالهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية، ثم تحريك دعوى قضائية ضد الهيئة، وحضور جلسة نظر الدعوى وإتمام الأوراق القانونية اللازمة.

**آخر تطورات القضية:** في 24 نوفمبر 2019، قررت الدائرة التاسعة مدني كلى الجيزة، المنعقدة بمحكمة جنوب الجيزة الابتدائية، تأجيل نظر الدعوى لجلسة 5 يناير 2020 لتقديم المستندات.

**8- رقم القضية:** (رقم 488 لسنة 2019) حصر أمن الدولة العليا.

**اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة:** إسلام مصدق.

**المهنة بالتفصيل:** صحفي فيديو في "سي بي سي".

**نوع جهة العمل:** قناة مصرية خاصة.

**الموقف القانوني:** الصحفي محبوس احتياطياً على ذمة التحقيقات بسجن القاهرة للمحبوسين احتياطياً (المعروف ببطرة تحقيق).

**تفاصيل القضية:** في فجر يوم 25 سبتمبر 2019، أُلقت قوات الأمن القبض على الصحفي من منزله الكائن بمنطقة حدائق الأهرام، وبتاريخ 30 سبتمبر 2019 تم عرضه على نيابة أمن الدولة العليا التي حقت معه على ذمة القضية 488 لسنة 2019 حصر أمن الدولة العليا، وقررت النيابة حبسه 15 يوماً على ذمة التحقيقات.

**التهم الموجهة:** مشاركة جماعة إرهابية مع العلم بأغراضها، إشاعة وإذاعة أخبار كاذبة، واستخدام أحد المواقع على الإنترنت لارتكاب هذه الجريمة.

**الجهة المنظور أمامها القضية:** القضية قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا، ويتم تجديد حبسه أمامها.

**مجهودات 'المرصد' في القضية:** يقوم محامي "المرصد" بالحضور مع الصحفي منذ أول جلسة تجديد، وتقديم الدفاع الشفهي والكتابي، وتقديم الطلبات والمستندات اللازمة لتحقيق دفاعه. **آخر تطورات القضية:** في 24 نوفمبر 2019 قررت نيابة أمن الدولة العليا تجديد أمر حبس الصحفي "مصدق" 15 يوماً على ذمة التحقيقات.

**9- رقم القضية:** (رقم 488 لسنة 2019) حصر أمن الدولة العليا.

**اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة:** مصطفى الخطيب.

**المهنة بالتفصيل:** مترجم صحفي بوكالة "أسوشيتد برس".

**نوع جهة العمل:** وكالة أنباء أجنبية خاصة.

**الموقف القانوني:** الصحفي محبوس احتياطياً على ذمة التحقيقات بسجن طرة.

**تفاصيل القضية:** في مساء السبت 12 أكتوبر 2019 تم القبض على الصحفي من منزله بالقاهرة،

وذلك بعد نشر الوكالة لخبر عن اعتقال طالبين بريطانيين، بتاريخ 14 أكتوبر 2019، ظهر الصحفي

بنيابة أمن الدولة العليا، وخضع للتحقيق وقررت النيابة حبسه 15 يوماً على ذمة التحقيقات، ومازال

الصحفي قيد الحبس الاحتياطي حتى الآن.

**التهم الموجهة:** الانضمام لجماعة إرهابية مع العلم بأغراضها، وإشاعة وإذاعة أخبار كاذبة.

**الجهة المنظور أمامها القضية:** القضية قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا، ويتم تجديد حبسه

أمامها.

**مجهودات 'المرصد' في القضية:** قام محامي "المرصد" بالحضور مع الصحفي بجلسة التجديد،

وذلك بالتنسيق مع فريق الدفاع عنه.

**آخر تطورات القضية:** في 24 نوفمبر 2019 قررت نيابة أمن الدولة العليا تجديد أمر حبس الصحفي

15 يوماً على ذمة التحقيقات.

10- رقم القضية: (441) لسنة 2018 حصر أمن الدولة العليا.

اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: حسام الدين مصطفى.

نوع جهة العمل: محرر رياضي 'بموقع بطولات'.

نوع جهة العمل: موقع صحفي خاص.

**الموقف القانوني للصحفي:** محبوس احتياطياً على ذمة التحقيقات بسجن القاهرة للمحبوسين احتياطياً (المعروف ببطرة تحقيق).

**تفاصيل القضية:** في تمام الساعة الثالثة عصر يوم 28 يونيو 2018 أُلقت قوات الأمن القبض على حسام مصطفى من منزله بالعياط، وبتاريخ 14 يوليو 2018 ظهر الصحفي لأول مرة بنيابة أمن الدولة العليا، وخضع للتحقيق وقررت النيابة حبسه 15 يوماً على ذمة التحقيقات، وبتاريخ 27 نوفمبر 2018 تم استكمال التحقيقات معه، ومازال الصحفي قيد الحبس الاحتياطي حتى الآن.

**التهم الموجهة:** الانضمام إلى جماعة أُسست على خلاف أحكام الدستور والقانون، وبث وإذاعة أخبار كاذبة.

**الجهة المنظور أمامها القضية:** القضية ما زالت قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا، ولم يتخذ بشأنها قرار حتى الآن، ويتم النظر في تجديد حبسه أمام محكمة الجنايات المنعقدة بغرفة المشورة، دوائر الإرهاب.

**مجهودات المؤسسة في القضية:** المرصد هو الدفاع المباشر عن الصحفي، ويقوم محامي المؤسسة بالحضور معه جلسات تجديد الحبس، وقدم محامي المرصد الأرشيف الصحفي الخاص به، والذي يتكون من أخبار جميعها تتصل بكرة القدم، وأقر محامي المؤسسة أمام المحكمة بأن المتهم هو صحفي يعمل كمحرر بالأخبار الرياضية فقط، وأن آخر خبر قام بتحريره بتاريخ 27 يونيو 2018 -أي قبل القبض عليه بيوم واحد- كان خبراً رياضياً لا يمكن أن يمثل خطراً على الأمن والسلام العام.

**آخر تطورات القضية:** في 25 نوفمبر 2019، قررت الدائرة الخامسة جنايات إرهاب (30 سابقاً)، المنعقدة بمعهد أمناء الشرطة، تجديد حبس حسام الدين مصطفى 45 يوماً على ذمة التحقيقات.

11- رقم القضية: (441 لسنة 2018) حصر أمن الدولة العليا.

اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: عادل صبري.

المهنة بالتفصيل: رئيس تحرير "موقع مصر العربية".

نوع جهة العمل: موقع صحفي خاص.

**الموقف القانوني للصحفي:** محبوس احتياطياً على ذمة التحقيقات بسجن القناطر رجال.

**تفاصيل القضية:** بتاريخ 3 أبريل 2018 قامت قوات الأمن باقتحام مقر موقع مصر العربية، الذي يرأس تحريره الصحفي عادل صبري، وقامت قوات الأمن بإلقاء القبض على الصحفي، وتشميع مقر الموقع واقتياده إلى قسم شرطة الدقي. وبتاريخ 4 أبريل 2018 تم عرضه على نيابة الدقي على ذمة القضية رقم 4681 لسنة 2018 جنح الدقي، ووجهت له النيابة العامة الاتهامات باستخدام برامج غير أصلية، وإدارة موقع بدون ترخيص وقررت النيابة حبسه لحين ورود تحريات الأمن الوطني. في صباح اليوم التالي، 5 أبريل 2018 وردت تحريات الأمن الوطني، والتي سطر فيها انتماء الصحفي لجماعة الإخوان المسلمين، ونشره أخبار وبيانات كاذبة على موقع مصر العربية، من شأنها تكدير الأمن والسلام العام، والتحريض على التظاهر، كما جاء بالتحريات أن الصحفي صادر له أمر ضبط وإحضار من نيابة أمن الدولة العليا في القضية رقم 441 لسنة 2018 حصر أمن الدولة العليا، والمعروفة إعلامياً بـ"الحراك الإعلامي لجماعة الإخوان المسلمين"، وقررت نيابة الدقي إخلاء سبيله بكفالة قدرها 10000 جنيه مصري على ذمة القضية الأولى. وفي 10 يوليو 2018 تم عرضه على نيابة أمن الدولة العليا، على ذمة قضية أخرى رقم 441 لسنة 2018، وحققت معه النيابة على خلفية تقرير مترجم من صحيفة النيويورك تايمز الأمريكية نشره موقع مصر العربية بعنوان "المصريون يزحفون للانتخابات من أجل 3 دولارات"، وقررت حبسه 15 يوماً على ذمة التحقيقات، وما زال قيد الحبس الاحتياطي حتى الآن.

**التهم الموجهة:** الانضمام إلى جماعة أُسست على خلاف أحكام الدستور والقانون، وبث ونشر أخبار كاذبة.

**الجهة المنظور أمامها القضية:** القضية ما زالت قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا، ولم يتخذ بشأنها قرارًا بعد، ويتم النظر في تجديد أمر حبسه أمام محكمة الجنايات المنعقدة بغرفة المشورة، دوائر الإرهاب.

**مجهودات المؤسسة في القضية:** حضر محامي من المؤسسة مع المتهم منذ القبض عليه والتحقيق معه، وقُتل محامي المؤسسة بكل جلسات التجديد السابقة بالتنسيق مع فريق الدفاع عن الصحفي، وكان فريق الدفاع قد أوضح سابقًا للمحكمة أن الخبر الذي تم حبس الصحفي بسببه هو مجرد خبر مترجم من نيويورك تايمز، وأن الموقع عندما نشر هذا الخبر، نشر في نفس الوقت رد الحكومة المصرية عليه، من باب الحيادية وعرض الرأي والرأي الآخر، وهذا هو جوهر العمل الصحفي.

**آخر تطورات القضية:** في 25 نوفمبر 2019، قررت الدائرة الخامسة جنايات إرهاب (30 سابقًا)، المنعقدة بمعهد أمناء الشرطة، تجديد حبس عادل صبري 45 يوماً على ذمة التحقيقات.

**12-رقم القضية:** (رقم 1365 لسنة 2018) حصر أمن الدولة العليا.  
**اسم الصحفي/ة أو الإعلامي/ة:** محمود حسين جمعة.  
**المهنة بالتفصيل:** مدير مراسلي 'مكتب الجزيرة بالقاهرة' سابقًا.  
**نوع جهة العمل:** قناة إخبارية أجنبية.

**الموقف القانوني:** الصحفي محبوس احتياطيًا على ذمة التحقيقات بسجن القاهرة للمحبوسين احتياطيًا (المعروف بسجن طرة).

**تفاصيل القضية:** بتاريخ 21 ديسمبر 2016, كان قد تم القبض على الصحفي محمود حسين جمعة, وتم عرضه على ذمة القضية 1152 لسنة 2016 حصر أمن الدولة العليا, حيث وجهت له اتهامات بالانضمام إلى جماعة أُسست على خلاف أحكام الدستور والقانون, وبث ونشر أخبار كاذبة, وظل قيد الحبس الاحتياطي على ذمة هذه القضية حتى جاء قرار محكمة الجنايات المنعقدة بغرفة المشورة في 21 مايو 2019 باستبدال حبسه الاحتياطي بأحد التدابير الاحترازية, وانتقل الصحفي من السجن المودع به لقسم الشرطة لاستكمال إجراءات إخلاء سبيله, إلا أنه فوجئ بعرضه مرة أخرى أمام نيابة أمن الدولة العليا بتاريخ 25 مايو 2019 على ذمة قضية جديدة وهي القضية رقم 1365 لسنة 2019 والتي يواجه بها ذات الاتهامات التي نسبت إليه بالقضية الأولى, وحتى الآن ما زال الصحفي قيد الحبس الاحتياطي منذ قرابة الثلاثة أعوام.

**التهم الموجهة:** الانضمام إلى جماعة أُسست على خلاف أحكام الدستور والقانون, وبث ونشر أخبار كاذبة.

**الجهة المنظور أمامها القضية:** القضية ما زالت قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا, ولم يتخذ بشأنها قرار حتى الآن, ويتم النظر في تجديد حبسه أمام محكمة الجنايات المنعقدة بغرفة المشورة, دوائر الإرهاب.

**مجهودات المؤسسة في القضية:** قام محامي المؤسسة بمتابعة القضية السابقة مع المحامي الأصيل للصحفي, ويقوم بالحضور منذ أول جلسات التجديد على ذمة القضية الحالية, وذلك بالتنسيق مع فريق الدفاع عن الصحفي.

**آخر تطورات القضية:** في 25 نوفمبر 2019, قررت الدائرة الخامسة جنایات إرهاب (30 سابقا), المنعقدة بمعهد أمناء الشرطة, تجديد حبس محمود حسين 45 يومًا على ذمة التحقيقات.

13- رقم القضية: (441 لسنة 2018) حصر أمن الدولة العليا.

اسم الصحفي/ة أو الإعلامي/ة: المعتز محمد شمس الدين وشهرته "معتز ودنان".  
المهنة بالتفصيل: صحفي بموقع "هاف بوست عربي".  
نوع جهة العمل: موقع صحفي أجنبي.

**الموقف القانوني للصحفي:** الصحفي محبوس احتياطياً على ذمة التحقيقات بسجن طرة شديد الحراسة (المعروف بالعقرب).

**تفاصيل القضية:** بتاريخ 16 فبراير 2018، أُلقي القبض على "ودنان" من محيط منطقة المنيب، بعد توقيف سيارة كان يستقلها بصحبة أفراد من عائلته، وذلك بعد إجراء حوار صحفي مع المستشار هشام جينة، الرئيس السابق للجهاز المركزي للمحاسبات، تم نشره بموقع "هاف بوست عربي" بتاريخ 11 فبراير 2018، وفي يوم 21 فبراير 2018 تم عرض "ودنان" على نيابة أمن الدولة العليا لأول مرة، وخضع للتحقيق، وقررت النيابة حبسه 15 يوماً على ذمة التحقيقات، ومازال قيد الحبس الاحتياطي حتى الآن.

**التهم الموجهة:** الانضمام إلى جماعة أُسست على خلاف أحكام الدستور والقانون، ونشر أخبار كاذبة.  
**الجهة المنظور أمامها القضية:** القضية ما زالت قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا، ولم يتخذ بشأنها قراراً بعد، ويجدد حبس الصحفي أمام محكمة الجنايات المنعقدة بغرفة المشورة، دوائر الإرهاب.

**مجهودات المؤسسة في القضية:** حضر محامي "المرصد" مع الصحفي منذ القبض عليه والتحقيق معه، ودفع بانتفاء مبررات الحبس الاحتياطي وأشار إلى أن سبب القبض على "ودنان"، هو حوار صحفي أجراه، كما دفع فريق الدفاع بسقوط أمر حبسه لتجاوزه المواعيد القانونية.

**آخر تطورات القضية:** في 26 نوفمبر 2019، قررت محكمة الجنايات المنعقدة بغرفة المشورة، الدائرة الخامسة جنايات إرهاب (30 سابقاً)، المنعقدة بمعهد أمناء الشرطة، برئاسة المستشار سعيد الشربيني، تجديد حبس "ودنان" 45 يوماً على ذمة التحقيقات.

14- رقم القضية: (رقم 441 لسنة 2018) حصر أمن الدولة العليا.

اسم الصحفي/ة أو الإعلامي/ة: زينب محمد أبو عونة.

المهنة بالتفصيل: مصورة صحفية 'بالوطن' سابقًا.

نوع جهة العمل: صحيفة خاصة.

**الموقف القانوني للصحفي:** مخلى سبيلها بتدابير احترازية.

**تفاصيل القضية:** بتاريخ 17 أغسطس 2018، أُلقت قوات الأمن القبض على الصحفية من مطار القاهرة الدولي خلال إنهاء إجراءات سفرها إلى دولة لبنان، وبتاريخ 18 أغسطس 2018 تم عرضها على نيابة أمن الدولة العليا، التي حققت معها وقررت حبسها على ذمة التحقيقات، واستمر تجديد حبسها احتياطيًا، حتى تم نظر أمر حبسها لأول مرة أمام محكمة الجنايات منعقدة بغرفة المشورة الدائرة 8 جنايات إرهاب (28 سابقًا)، برئاسة المستشار حسن فريد، بتاريخ 12 يناير 2019، وبهذه الجلسة قررت المحكمة استبدال أمر حبسها احتياطيًا، بأحد التدابير الاحترازية المنصوص عليها بالمادة 201 إجراءات جنائية، وحتى الآن تحضر "أبو عونة" لمقر قسم شرطة الأهرام لمدة يومان أسبوعيًا، تنفيذًا لقرار المحكمة.

**التهم الموجهة:** الانضمام إلى جماعة أُسست على خلاف أحكام الدستور والقانون، ونشر أخبار كاذبة. **الجهة المنظور أمامها القضية:** القضية ما زالت قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا، ولم يتخذ بشأنها قرارًا بعد، ويتم النظر في أمر تجديد التدابير الاحترازية أمام محكمة الجنايات منعقدة بغرفة المشورة، دوائر الإرهاب.

**مجهودات المؤسسة في القضية:** حضر محامي المؤسسة مع الصحفية منذ بداية التحقيق معها وحتى جلسة إخلاء سبيلها بتدابير احترازية، ويتم الحضور بجلسات تجديد التدابير الاحترازية بالتنسيق مع فريق الدفاع عنها.

**آخر تطورات القضية:** في 26 نوفمبر 2019، قررت محكمة الجنايات المنعقدة بغرفة المشورة، الدائرة الخامسة جنايات إرهاب (30 سابقًا)، المنعقدة بمعهد أمناء الشرطة، برئاسة المستشار سعيد الشربيني، تجديد التدابير الاحترازية للصحفية، 45 يومًا على ذمة التحقيقات.

15- رقم القضية: (رقم 488 لسنة 2019) حصر أمن الدولة العليا.

اسم الصحفي/ة أو الإعلامي/ة: سولاففة مجدي.

المهنة بالتفصيل: مراسلة صحفية حرة.

نوع جهة العمل: حر.

**الموقف القانوني:** الصحفية محبوسة احتياطياً على ذمة التحقيقات بسجن القناطر نساء.

**تفاصيل القضية:** في مساء الثلاثاء 26 نوفمبر 2019 تم القبض على الصحفية وزوجها الصحفي حسام الصياد، من منطقة الدقي، وتم اقتيادهما إلى قسم الدقي، ثم تم ترحيلهما إلى واحد من مقرات الأمن الوطني، وفي مساء اليوم التالي، الأربعاء 27 نوفمبر 2019، تم عرضهما على نيابة أمن الدولة العليا والتي حققت معهما وقررت حبسهما 15 يومًا على ذمة التحقيقات بالقضية 488 لسنة 2019.

**التهم الموجهة:** مشاركة جماعة إرهابية مع العلم بأغراضها، وبث ونشر أخبار كاذبة الجهة المنظور أمامها القضية: القضية ما زالت قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا، ولم يتخذ بشأنها قرارًا حتى الآن.

**الجهة المنظور أمامها القضية:** نيابة أمن الدولة العليا.

**مجهودات المؤسسة في القضية:** عقب واقعة القبض عليها توجه محامي المؤسسة إلى قسم الدقي للاستفسار عن تواجدها والصحفي حسام الصياد، إلا أن القسم أنكر وجودهما ومنع محامي المؤسسة من الدخول، ومن ثمّ تمكّن المحامي من الدخول إلى مباحث القسم والتي بدورها أنكرت وجودهما، وفي اليوم التالي توجه محامي المؤسسة لنيابة أمن الدولة العليا لحضور التحقيقات، عقب ظهورهما.

**آخر تطورات القضية:** في 27 نوفمبر 2019، قررت نيابة أمن الدولة العليا حبس الصحفية 15 يومًا على ذمة التحقيقات.

16- رقم القضية: (رقم 488 لسنة 2019) حصر أمن الدولة العليا.

اسم الصحفي/ة أو الإعلامي/ة: حسام الصياد.

المهنة بالتفصيل: مصور صحفي حر.

نوع جهة العمل: حر.

**الموقف القانوني للصحفي:** محبوس احتياطياً على ذمة التحقيقات بسجن القاهرة للمحبوسين احتياطياً (المعروف ببطرة تحقيق).

**تفاصيل القضية:** نفس تفاصيل القضية رقم (15).

**التهم الموجهة:** الانضمام لجماعة إرهابية.

**الجهة المنظور أمامها القضية:** القضية ما زالت قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا, ولم يتخذ بشأنها قرارًا بعد.

**مجهودات المؤسسة في القضية:** نفس تفاصيل القضية رقم (15).

**آخر تطورات القضية:** في 27 نوفمبر 2019, قررت نيابة أمن الدولة العليا حبس الصحفي 15 يومًا على ذمة التحقيقات.

17- رقم القضية: (رقم 488 لسنة 2019) حصر أمن الدولة العليا.

اسم الصحفي/ة أو الإعلامي/ة: أحمد شاكر.

المهنة بالتفصيل: صحفي في روز اليوسف.

نوع جهة العمل: جريدة قومية.

**الموقف القانوني للصحفي:** محبوس احتياطياً على ذمة التحقيقات.

**تفاصيل القضية:** في فجر الخميس 28 نوفمبر 2019 تم إلقاء القبض على "شاكر" من منزله في طوخ بمحافظة القليوبية، وبتاريخ 30 نوفمبر 2019 ظهر لأول مرة أمام نيابة أمن الدولة العليا، وخضع للتحقيق وقررت النيابة حبسه 15 يوماً على ذمة التحقيقات.

**التهم الموجهة:** مشاركة جماعة إرهابية مع العلم بأغراضها.

**الجهة المنظور أمامها القضية:** القضية ما زالت قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا، ولم يتخذ بشأنها قراراً بعد.

**مجهودات المؤسسة في القضية:** متابعة القضية إعلامياً وعلى مواقع الانترنت.

**آخر تطورات القضية:** في الثلاثين من نوفمبر 2019، قررت نيابة أمن الدولة العليا حبس الصحفي 15 يوماً على ذمة التحقيقات.

# خاتمة

كان هناك 24 قضية في الفترة ما بين 1 نوفمبر وحتى 30 نوفمبر 2019، منها 17 قضية تم ذكرها بالحصص السابق، بالإضافة لعدد 7 قضايا قام محامي المؤسسة بالحضور فيها أو بمتابعة آخر تطوراتها بالمحاكم ولكن تم حجب تفاصيلها، وذلك لاعتبارات مختلفة منها الحفاظ على خصوصية بعض الصحفيين، مع العلم أنه في خلال هذه المدة، تم عقد جلسات مختلفة لعدد من الصحفيين في القضية رقم 441 لسنة 2018 حصر أمن الدولة العليا، ووفقاً لمنهجية "المرصد" تعتبر كل جلسة لصحفي مختلف قضية منفصلة.

ويمكن تصنيف هذه القضايا وفقاً لعدة اعتبارات مختلفة:  
أولاً: تصنيف القضايا وفقاً للدعم المقدم من "المرصد"



شكل رقم (1) يوضح تصنيف قضايا الصحفيين/ات والإعلاميين/ات وفقاً لنوع الدعم المقدم

قدم "المرصد" دعماً مباشراً لـ 22 قضية من إجمالي 25 قضية نُظرت هذا الشهر ونسبة حوالي 91.66%، وقام بمتابعة قضيتان إعلامياً من إجمالي القضايا بنسبة حوالي 8.33%.

## ثانيًا: تصنيف القضايا وفقًا لنوع القضية

يمكن تصنيف القضايا السابقة وفقًا لنوع القضية، فنجد أن قضايا الانضمام لجماعة أُسست على خلاف أحكام الدستور وبث ونشر الأخبار الكاذبة، قد احتلت المرتبة الأولى حيث بلغت نسبة القضايا حوالي 58.33% من إجمالي القضايا بواقع 14 قضية، وبالمرتبة الثانية نجد الاتهام بمشاركة جماعة إرهابية مع العلم بأغراضها بنسبة حوالي 16.66% بواقع 4 قضايا من إجمالي القضايا، والمرتبة الثالثة يحتلها بالتساوي كلاً من الفصل التعسفي والمطالبة باحتساب الفترة التأمينية عن العمل الصحفي بنسبة حوالي 8.33% بواقع قضيتان لكلاً منهما من إجمالي القضايا، وجاء بالمرتبة الأخيرة كلاً من الطعن على قرار رفض القيد بنقابة الصحفيين، والطعن على قرار نقل، بنسبة بلغت حوالي 4.16% بواقع قضية واحدة لكلاً منهما.



شكل رقم (2) يوضح تصنيف قضايا الصحفيين/ات والإعلاميين/ات وفقاً لنوع القضية

## ثالثاً: تصنيف القضايا وفقاً للجهة المنظور أمامها القضية

جاءت بالمرتبة الأولى دوائر جنایات الإرهاب والتي نظرت 9 قضايا بنسبة 37.5% من إجمالي القضايا، وفي المرتبة الثانية نيابة أمن الدولة العليا والتي نظرت 8 قضايا بنسبة حوالي 33.3% من إجمالي القضايا، وفي المرتبة الثالثة دوائر العمال والتي نظرت 3 قضايا بنسبة 12.5% من إجمالي القضايا، ثم تليها في المرتبة الرابعة الدوائر المدنية والتي نظرت قضيتان بنسبة حوالي 8.33% من إجمالي القضايا، وأخيراً جاء كلاً من مجلس الدولة ونيابات جنوب القاهرة، ونظر كلاً منهما قضية واحدة، بنسبة حوالي 4.16% من إجمالي القضايا.

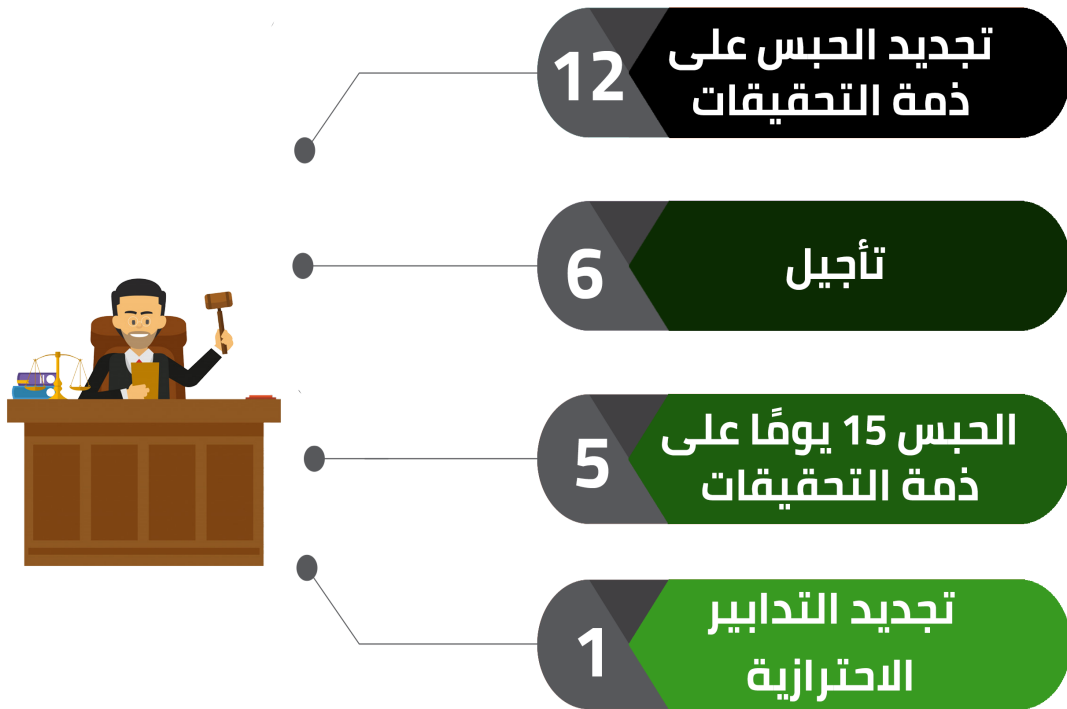


شكل رقم (3) يوضح تصنيف قضايا الصحفيين/ات والإعلاميين/ات وفقاً للجهة المنظور أمامها القضية

## رابعًا: تصنيف القضايا وفقًا للأحكام والقرارات الصادرة

جاءت قرارات تجديد الحبس في المرتبة الأولى بواقع 12 قرار بنسبة 50% من إجمالي القضايا، وجاءت قرارات التأجيل في المرتبة التالية بواقع 6 قرارات وذلك بنسبة 25% من إجمالي القضايا، ويليهما قرارات الحبس 15 يوما على ذمة التحقيقات بواقع 5 قرارات وذلك بنسبة حوالي 20.8% من إجمالي القضايا، وأخيرًا جاء قرار تجديد التدابير الاحترازية بواقع قضية واحدة بنسبة حوالي 4.16% من إجمالي القضايا.

وختامًا، فإن ما تم سرده هو نتاج برنامج الدعم القانوني بمؤسسة "المرصد المصري للصحافة والإعلام"، خلال شهر نوفمبر 2019، ويؤكد المرصد على استمراريته في دعم الصحفيين والإعلاميين الذين يتعرضون للانتهاكات تتعلق بامتهانهم الصحافة أو الإعلام، كما أنه متاح دائمًا لكل من يرغب في استشارة قانونية تتعلق بحقوقه كصحفي أو إعلامي، وسيظل "المرصد المصري للصحافة والإعلام" مستمرًا في أداء رسالته إلى أن تزدهر حرية الصحافة والإعلام في مصر.



شكل رقم (4) يوضح تصنيف قضايا الصحفيين/ات والإعلاميين/ات وفقًا للأحكام والقرارات الصادرة



المرصد المصري للصحافة والاعلام  
Egyptian Observatory for Journalism and Media

## “المرصد المصري للصحافة والإعلام”

مؤسسة مجتمع مدني مصريه تأسست بالقرار رقم 5805 لسنة 2016. وتتخذ “المؤسسة” من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات والمواثيق الدولية الخاصة بحرية الصحافة والإعلام والدستور المصري مرجعية لها.

تهدف “المؤسسة” إلى الدفاع عن الحريات الصحفية والإعلامية وتعزيزها، والعمل على توفير بيئة عمل آمنة للصحفيين والإعلاميين في المجتمع المصري من ناحية، والعمل على دعم استقلالية ومهنية الصحافة والإعلام من ناحية أخرى. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف يعمل “المرصد” عبر برامج وآليات متنوعة؛ تقوم بعضها برصد الانتهاكات الواقعة بحق الصحفيين والإعلاميين وتوثيقها من ناحية، ورصد ونقد لبعض أنماط اللامهنية في عدد من الصحف والمواقع الإلكترونية ووسائل الإعلام من ناحية أخرى. كما تقدم “المؤسسة” الدعم القانوني المباشر أو غير المباشر للصحفيين أو الإعلاميين المتهمين في قضايا تتعلق بممارستهم لمهنتهم. كما تقوم “المؤسسة” بالبحوث والدراسات الخاصة بوضع حرية الصحافة والإعلام في المجتمع، وتقدم أيضًا مجموعة من التدريبات والندوات التثقيفية من أجل تعزيز قدرات الصحفيين والإعلاميين، والارتقاء بمستواهم المهني وتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم وطرق أمنهم وسلامتهم أثناء تأدية عملهم.

## رؤيتنا

دعم وتعزيز حرية الصحافة والإعلام واستقلالهما، والوصول إلى بيئة مهنية ومناخ آمن وملائم لعمل الصحفيين والإعلاميين في دولة يكون أساسها سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.